قضايا سياسية

اسم المقال: الشركات الاجنبية والسيادة الوطنية: رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة
اسم الكاتب: أ.د. هيثم كريم صيوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9567
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية

Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨١
Issue 81

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٥
Apr. - May. - Jun / 2025

قضايا سياسية
العدد ٨١
٢٠٢٥

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
م.د محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.متمرس د. صالح عباس محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية
أ.د. ياسين سعد محمد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. كاظم علي مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد كريم كاظم	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
أ.د. وليد سالم محمد	جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية.
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة	جامعة كركوك – قسم العلوم السياسية .
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان	جامعة البصرة – كلية القانون
أ.د. مرتضى ساهي شنشول	جامعة ميسان – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد عبد السلام وليد	جامعة الاسكندرية – مصر
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

الفريق الفني والاداري

مبرمج . رؤى عبد الحسين أدارة الموقع الاليكتروني	مدير . فرح سهيل الشؤون الادارية والمالية	م.م. زهراء كريم جاسم متابعة الابحاث
م.م محمد مجيد حسين ابحاث طلبة الدراسات العليا	م.د. مصطفى صادق عواد ادارة صفحات التواصل	أ.د.حذام بدر تدقيق اللغة العربية

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:

1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic تقدم عبر المنصة الاليكترونية للمجلة على الرابط : https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions
2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهد .

- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولاتعبر عن راي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيأة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.
E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الاليكتروني
https://pissue.iq/index.php/pissue

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشركات الاجنبية والسيادة الوطنية: رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة أ.د هيثم كريم صيوان	16 _1
2	توظيف افكار الاقتصاد السلوكي في السياسة العامة: توظيف هندسة الاختيار في المشاركة الانتخابية في العراق أنموذجاً أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	32_17
3	السياسات غير المتوازنة للتجارة العالمية (تجذير الهيمنة وإدامة التبعية) م.م سيف ضياء دعير أ.د.عماد صلاح عبد الرزاق	44_33
4	الأداء السياسي لليسار الأوربي في سنوات الحرب الباردة أ.م. وليد محمود أحمد النجو	59_45
5	البنية الاقتصادية الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة العراق بعد عام 2005 م. د. رحيم صدام جبر الساعدي	75_60
6	الحوار الوطني والأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2003: مقاربة تحليلية في ضوء التفاعلات الدولية م.م تمارا كاظم مناتي	89_76
7	العلاقات الروسية التركية بعد عام 2016 وآفاقها المستقبلية م.م عمر سلمان جاسم	103_90
8	الشراكة الاستراتيجية السورية الايرانية وانعكاساتها على الامن الاقليمي م.م سماء ابراهيم لطيف	119_104
9	الملف النووي الايراني وحقيقة المخاوف الامريكية رؤية تحليلية للفترة 2002 -2015 م.م كاظم ناجي عبد حسين	134_120
10	مستقبل مكانة القوة السيبرانية في استراتيجيات القوى الإقليمية ايران انموذجا م.م محمد معن محسن	150_135

11	دور المؤسسة العسكرية في بناء السياسة الامنية الروسية في عهد "فلاديمير بوتين: " الثوابت والمتغيرات م.م.وفاء عباس ياسر	163_151
12	تعزيز المشاركة السياسية والحوار المجتمعي في محافظة الانبار م.م وليد حميد حسين م.م محمد جبير عباس	176_164
13	مضيق ملقا بين الأهمية الجيواقتصادية وتحديات الأمن الإقليمي والدولي م.د. محمد حميد محمد	191_177
E1	The political role of American ambassadors in Iraq post 2003 Phd.professor. Dina Hatif Maki	A_ Z
	مراجعة مقال م.د. سماح نجم كاظم	أ _ خ
	مراجعة مقال م.د. فيان هادي عبد كاظم	د _ ص

الشركات الاجنبية والسيادة الوطنية: رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة ▽

Foreign company and national sovereignty
A vision of security threats and confrontation strategy

أ.د هيثم كريم صيوان * Prof.Dr. Haithem Kareem Sawan

الملخص:

أصبحت الشركات أكبر اللاعبين في السياسة الدولية ، ولها نفوذ اقتصادي وسياسي كبير في كل من الدول المتقدمة والنامية ، وقد دخلت قطاعات استراتيجية مهمة كالأمن والحرب، وأصبحت قوة بدأت تتحدى الدولة في وظائفها، مقدمةً نفسها كبديل للدولة في عالم معولم، وتسعى إلى إزاحة الدولة عن عرش السيادة ، والشركات متعددة الجنسيات تعمل على اضعاف الدولة اذ اتخذت سياسات متقاطعة مع مصالحها وبالعكس تقوي الدولة اذا عملت على توفير بيئة مستقرة وامنة لمصالح تلك الشركات واستثماراتها .

الكلمات المفتاحية (الشركات متعددة الجنسيات ، السيادة ، الدولة ، النفوذ الاقتصادي)

Corporations have become the largest players in international politics, wielding significant economic and political influence in both developed and developing countries. They have entered important strategic sectors such as security and warfare, and have become a force that has begun to challenge the state in its functions, presenting itself as an alternative to the state in a globalized world. They seek to displace the state from the throne of sovereignty. Multinational corporations work to weaken the state by adopting policies that conflict with their interests, and conversely, they strengthen the state by providing a stable and secure environment for the interests and investments of these corporations.

Keywords: (multinational corporations, sovereignty, state, economic influence)

▽ تاريخ التقديم : 2025/3/18 تاريخ القبول: 2025/4/13 تاريخ النشر: 2025 /6/30

* كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين Dr.haitham@nhrainunvi.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة :

الدولة والسيادة من المواضيع المهمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فالدولة وسيادتها تعد ضرورة حتمية لبقاء شعب من الشعوب واداة لتنظيمه والحفاظ على ثرواته وموارده وازدهاره ونمو اقتصاده ، وبدون الدولة وقوتها وسيادتها لايمكن الحديث عن الامن والقوة والمكانة والدور والهيبة والسمعة، بل ستكون هناك فوضى وعدم استقرار وصراع على الثروات والموارد .

وشهدت البيئة الدولية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرات مهمة في موازين القوى العالمية ، فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد في النظام الدولي وانما برزت فواعل اخرى جديدة (الشركات متعددة الجنسية) اصبح لها دور كبير في صياغة مسارات القوة في العلاقات الدولية، خاصة بعد ان اصبحت القوة تكمن في الاقتصاد والمعرفة والثقافة فضلا عن القوة العسكرية، والمتغير الحاسم في هذه القوة هي الشركات وان امتلكتها الدولة مجازيا ، وان استمرار الدولة قوية يتوقف على استدامة قوة شركاتها فاعلة في النظام الاقتصادي الدولي . وهذا التواجد الفاعل للشركات في عالم العولمة طرح قضايا اكاديمية للبحث ومنها تاثير تلك الشركات على سيادة الدولة الوطنية خاصة في حالة وجود تقاطعات بين مصالح الدولة ومصالح تلك الشركات ، لذا باتت الشركات احد اهم الفواعل في السياسة الدولية وتمتلك نفوذ اقتصادي وسياسي كبيرين في صياغة وتوجيه السياسات العامة والتاثير على القرارات الاستراتيجية للدول وعليه اخذت تزاحم الدول على وظائفها الاساسية في الاقتصاد والامن ...الخ .

اهمية البحث :تاتي اهمية البحث من انه يوفر لصناع القرار (في حالة الدخول بعلاقة استثمارية) فهم للعلاقة بين متغيري البحث (الشركات) كمتغير مستقل والسيادة كمتغير تابع ، فزيادة قوة نفوذ الشركات السياسي والاقتصادي يترتب عليه اثار ومهددات على السيادة الوطنية للدولة وبالتالي لابد من وضع استراتيجية تحقق نوع من الموازنة بين مصالح الشركات والمصالح الوطنية للدولة.

اشكالية البحث : تتمحور اشكالية البحث في طرح سؤال مفاده" ما طبيعة العلاقة بين الشركات التي تريد فتح العالم بسوق كونية واحدة (العولمة) وبين الدولة التي تتمسك بمنطق السيادة الوطنية " وهل الشركات تريد دولة قوية تفرض رقابة ومسالة ومحاسبة علها ام تريد ازاحة الدولة باعتبارها اهم عائق يقف بوجه حركتها العالمية

فرضية البحث : " يفرض البحث وجود علاقة تصادمية غير متكافئة بين الشركات وسيادة الدولة ، فالدولة تريد تقوية سيادتها من خلال مرجعيات سياسية وقانونية بينما الشركات تستند الى مرجعية السوق

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وتعظيم الارباح لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي وتنظر للدول وسيادتها على انها اكبر معرقل لحركتها المنسابة عالميا ويجب ان تدمر" .

هيكلية البحث : وتضمنت اربعة مطالب اساسية فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات ، ففي المطلب الاول تناول الدولة والسيادة ضرورة حتمية في العلاقات الدولية والمطلب الثاني تناول الشركات متعددة الجنسيات فاعل دولي بقوة بلا حدود اما المطلب الثالث جاء بعنوان الشركات والدولة :التحول في الادوار من الشراكة الى المزاحمة ، في حين المطلب الرابع ركز على ديمقراطية السوق وظهور الكوربوقراطية الجديدة ، اما الخامس تطرق الى ازاحة الدولة وازمة السيادة رؤية في المهددات واستراتيجية المواجهة .

أولاً_ الدولة والسيادة ضرورة حتمية ومرجعية أساسية في العلاقات الدولية .

تعد السيادة احد اهم المفاهيم الرئيسة في القاموس السياسي والقانوني ارتبط المفهوم بانشاء الدولة على اثر معاهدة وستفاليا 1648 ، فالدولة والسيادة " تاريخيا تعد العامل الاساس في العلاقات الدولية ومصطلح السيادة مرادف للدولة فلا سيادة بدون دولة ولا دولة بدون سيادة (مرار، 2017، صفحة 22)وكانت عاملاً أساسياً في تطور الرأسمالية بل ان النظريات الواقعية في العلاقات الدولية تؤكد على ثلاث مرجعيات أساسية هي الدولة كفاعل وحيد في السياسة الدولية والثانية هي القوة العسكرية والثالثة تعظيم المكاسب والمصالح .

لذا تعرف السيادة بانها " وضع قانوني ينسب الى الدولة عند توفرها على مقومات مادية من مجموع افراد واقليم وهيئة منظمة وحاكمة وهي تمثل ما الدولة من سلطان تواجه به الافراد داخل اقليمها وتواجه به الدول الاخرى في الخارج" (الرحيم، 2006، صفحة 120)

وعرفت ايضا بانها السلطة العليا لا تعلوها اية سلطة اخرى داخل اقليم الدولة والتي تعطي الدولة حق اصدار القوانين والتشريعات وممارسة القوة والسلطة واتخاذ القرارات وتبني السياسات من دون تدخل اي فاعل اخر دخلي او خارجي في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة . (الزهرة، 2022، صفحة 167)

من اوائل الفقهاء الذين تناولو موضوع السيادة هو الفقيه الفرنسي "جان بودان" في عام 1576 ، وعرفها بأنها اعلى سلطة مطلقة ودائمة على المواطنيين والرعايا في دولة ما ولا يخضع صاحب السيادة باي شكل من الاشكال لامر غيره " (Encyclopedia).

اما المفكر كارل شميت عرفها بأنها " اعلى سلطة مستقلة قانونيا " (مزيان، 2024، صفحة 17)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وعرفها "بيردو" أنها تمتع الدولة بالاستقلالية التامة والكاملة ولا تخضع لاي سلطة خارجية او داخلية فلها السلطان وحدها في الداخل إلادارة الحكم وتشريع القوانين وتنفيذها وهي القادرة على اتباع اجراءات على منع الاخرين من التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية ". (جمال، 2018، صفحة 30)

ونظر توماس هوبز للسيادة بانها حق مطلق للحاكم وغير قابلة للتجزئة لان سلطانه اما ان يكون معترف به وتوجد دولة او لا يكون معترف به وتوجد فوضى " (الزهرة، 2022، صفحة 167).

وان احترام السيادة الاقليمية للدولة اقرها ميثاق الامم المتحدة في الفقرة 1/المادة الثانية والتي نصت على " تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" وبالتالي باتت السيادة اهم مبدأ من مبادئ العلاقات الدولية وعلى جميع الدول احترامها وعدم المساس بها (المتحدة) .

والسيادة لها وجهين وليس نوعين وهذا ما عبر عنه المفكر (كاره مالبر) " لاوجود لسيادتين متميزتين عن بعضهما فكلاهما يعنيان وجود سلطة لا تعلو عليها اي سلطة اخرى فالسيادة لها وجهين الاول داخلي والتي تعني احتكار الدولة لحق ممارسة القوة والسلطة داخل حدودها الجغرافية واخضاع كل االافراد والمؤسسات للقانون الداخلي للدولة .

والثانية السيادة الخارجية وتعني استقلال الارادة الوطنية للدولة في علاقاتها الخارجية وتمتعها باتخاذ قراراتها وسياساتها بحرية تامة ومن دون تدخل او تبعية للقوى الخارجية (مرار، 2017، صفحة 23).

ثانياً_ الشركات متعددة الجنسيات : فاعل دولي بقوة بلا حدود

باتت الشركات متعددة الجنسيات فاعل مهم بقوة غير محدودة في السياسة الدولية الى جانب الدولة واصبحت نموذج جديد للسلطة والقوة في النظام الدولي ، تلك السلطة تقوم على اطروحة جوزيف ناي في القوة الناعمة (الاقتصاد والمعرفة والثقافة) (ناي، 2007، صفحة 149) ، التي باتت ادوات ووسائل بيد الشركات لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي مما جعلها قوة بلا حدود ، بل نشاطاتها امتد الى قطاعات مهمة مثل الاستخبارات والامن الخاص والقطاعات العسكرية وادارة القتال والتحكم بالفضاءات السيبرانية ليكون لها نفوذ كبير جدا ليس على الاقتصاد فقط و صنع السياسات العامة في الدول المتقدمة والنامية بل تاثير على الشؤون السياسية والامنية (احمد، 2007، صفحة 147).

ويمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها " مشروع يضم كيانات عديدة تعمل في أكثر من دولة واحدة وهذه الكيانات هي مترابطة مع بعضها البعض بشكل كبير وتخضع لإستراتيجية تكاملية موحدة في اتخاذ القرار " (UNCTAD, 2003, p. 63).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وايضا عرفت الشركات متعددة الجنسيات بانها " أي شركة تحيل إلى موقع أخر (بلد أو أكثر) نشاط أعمالها) (بول هيرستوجراهام، 1999، صفحة 136).

ونشير هنا الى مجموعة من المؤشرات يمكن في ضوئها تحديد كون هذه الشركة هي متعددة الجنسيات أم لا ،ومن هذه المؤشرات (صيوان، 2005، صفحة 27):

- أن الشركة تكون كبيرة في حجمها وذات امتدادات خارجية واسعة
- أن الشركة تكون ذات كيان اقتصادي واحد بغض النظر عن استقلالها القانوني اي أن تكون هناك حالة من التكامل والاندماج في عملياتها الخارجية .
- أن راس مال الشركة يجب أن يكون موزعاً بين جماعات رأسمالية ذات جنسيات مختلفة .
- أن تكون هناك إدارة مركزية موحدة معنية باتخاذ القرارات الخاصة بصياغة أنشطة الشركة الاستثمارية وتوجيهها.
- أن لا تكون قائمة بموجب اتفاقية دولية لأنها عندئذ تعتبر شركة دولية (international corporation) وليس متعددة الجنسية على الرغم من أطرافها هم من جنسيات مختلفة.

ودون التوسع في الاطر النظرية والمفاهيم للشركات ، لكن نركز على قوة الشركات اليوم التي باتت انعكاس للقدرات التمويلية الضخمة لتلك الشركات التي فاقت قدرات مالية لدول مجتمعة فهي تمتلك النسب الاعلى لحجم التدفقات الاستثمارية العالمية ، وايضا قدرات تقنية وتكنولوجيا متقدمة جدا الذي منحها ميزة في تحكمها في الموارد الطبيعية وفي كل مجلات الحياة وانتشار كبير جدا في جميع انحاء العالم مما عزز قدرتها التسويقية وايضا تحكمها الكبير في سلاسل القيمة والتوريد العالمية مما اعطها ميزة للتحكم بالتجارة الدولية وتلك القدرات منح الشركات قوة اقتصادية في الاقتصاد العالمي ، لذا نلاحظ بان الشركات تمتلك التحكم الهائل بالتدفقات الاستثمارية العالمية ، ولديها قدرة تاثيرية على فرص العمل فضلا عن دورها في النمو و التنمية الاقتصادية مما اعطاها نفوذ اقتصادي كبير في العالم المتقدم والنامي (الشجيري، 2016، الصفحات 47-60) .

ومن جانب اخر نجد ان للشركات نفوذ سياسي كبير متاتي من قدرتها على تشكيل الرأي العام والتأثير على الانتخابات السياسية من خلال هيمنتها على وسائل الاعلام بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي ، مما عزز من قدرتها على ايصال نخب سياسية الى السلطة وبالتالي تمرير القوانين والسياسات التي تخدم مصالح تلك

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الشركات او الضغط على الحكومات لتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم مصالحها او مصالح دولها الام المتقدم (فرحة، 2024 ، صفحة 66).

وتوظف الشركات مجموعة كبيرة من الادوات والوسائل لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي فهي تتبع سياسات الترغيب والترهيب او التهديد بسحب استثماراتها من الدولة المضيفة خاصة اذ كانت درجة اعتمادية الاقتصاد عالية جدا على تلك الاستثمارات والشركات او ممارسة المساومة والابتزاز الاقتصادي للحصول على القرارات الاستراتيجية المهمة .

ثالثاً_ الشركات والدولة : التحول في الادوار من الشراكة الى المزاحمة

منذ وستفاليا(1648) كانت الشركات تعد ادوات بيد الدول الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية يتم توظيفها لتنفيذ اجندات السياسات الخارجية للدول ، وكجزء من القوة الناعمة الاقتصادية التي تتيح للدول التمدد الناعم في الخارج من خلال الاستثمارات وعمل الشركات في الدول المستهدفة لتحقيق الارباح (S.Nye, 1990, p. 155) .

وعليه يمكن القول بان العلاقة كانت تشاركية مع الدول المضيفة وخاصة الدول النامية وتعمل على توفير التكنولوجيا وراس المال وخلق فرص عمل وتعتبر اداة مساعدة لتحقيق النمو والتنمية في الدول المضيفة ، وكانت الدول تتمتع بسيادة مطلقة وكما عرفناها سابقا تعتبر السلطة العليا التي لا تعلوها اية سلطة اخرى داخل اقليم الدولة والتي تعطي الدولة حق اصدار القوانين والتشريعات وممارسة القوة والسلطة واتخاذ القرارات وتبني السياسات من دون تدخل اي فاعل اخر داخلي او خارجي في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة (محمد، اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة العراق، 2021، صفحة 13) لذا كان للدولة السلطان المطلق في فرض القوانين وضع السياسات العامة ولها نفوذ كبير في تنظيم عمل تلك الشركات التي كانت تعمل وفقا لما تريده الدول ، فالشركات لم تكن من القوة التي هي عليه الان في عصر العولمة .

لكن بعد انتصار الرسمالية وانهيار الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي ، برزت الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها فاعل جديد بقوة غير محدودة في السياسة الدولية الى جانب الدولة واصبحت نموذج جديد للسلطة والقوة في النظام الدولي ، وتعاظمت قوتها الشاملة بسبب قوتها المالية ونفوذها الاقتصادي والتكنولوجي وتحكمها الكبير في سلاسل القيمة والتوريد العالمية مما اعطها ميزة للتحكم بالتجارة الدولية فضلا عن تحكمها بتدفقات الاستثمار العالمي ، ولديها قدرة تاثيرية على فرص العمل ودورها في

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

النمو و التنمية الاقتصادية مما اعطاها نفوذ اقتصادي كبير في العالم المتقدم والنامي (فرحة، 2024 ، صفحة 58) .

والنفوذ الاقتصادي للشركات منحها نفوذ سياسي كبير ايضا في الدول الام والدول المضيفة بسبب قدرتها على تشكيل الرأي العام والتأثير على الانتخابات السياسية من خلال هيمنتها على وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ، مما عزز من قدرتها على ايصال نخب سياسية الى السلطة وبالتالي تمرير القوانين والسياسات التي تخدم مصالح تلك الشركات او الضغط على الحكومات لتوجيهها بالاتجاه الذي يخدم مصالحها او مصالح دولها الام المتقدم (فرحة، 2024 ، صفحة 66).

وهنا اخذت الشركات تزاحم الدولة على السيادة والسلطة وتدخل منافس للدولة في المفاوضات الاستثمارية والتجارية واصبحت تمارس الدبلوماسية الاقتصادية وتعمل ايضا على فرض شروطها في صياغة وتوجيه السياسات الضريبية والبيئية والعمالية، فضلا عن قوة التاثير والنفوذ السياسي على نخب السلطة السياسية في الدول المتقدمة والنامية ، بل واصبحت تعتبر البديل الامثل عن الدولة في تقديم كل انواع الخدمات بما فيها الامنية والعسكرية والاستخبارات تلك الخدمات التي كانت حكرا على الدولة وتعد جزءا من وظائفها الاساسية وفي هذا قال بعض الباحثين بان الدولة في طريقها " نحو الضعف والتراجع " بسبب الفواعل الجديدة واهمها الشركات متعددة الجنسيات (الرحيم، 2006، الصفحات 70-75).

ومن خلال الجدول(1) يتضح لنا التقاطع بين اهداف الدولة واهداف الشركات متعددة الجنسيات

التقاطع بين أهداف الدولة وأهداف الشركات متعددة الجنسيات

أهداف الشركات	أهداف الدولة
1. السيطرة على السوق وسيادة الاحتكار	1. سوق تنافسية
2.السيطرة على الخدمات	2. تقديم الخدمات العامة وبأسعار مناسبة
3.إفراغ الدول من الموارد المالية	3.الحصول على العملة الأجنبية والاقتصاد في استخدامها
4. استنزاف الموارد وبأقصى فترة ممكنة	4. الإبقاء على الموارد للقيام بالمشاريع على المدى الطويل لخدمة الأجيال القادمة
5. تقليص التوظيف والاستخدام لتعظيم الأرباح (بطالة	5. زيادة التوظيف والاستخدام وتقليل نسبة البطالة

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

6. تركز الثروة والدخل في ايدي فئات قليلة	6.تقليل التفاوت في الدخول والثروات
7. تشويه التنمية (من خلال توظيف الاستثمارات في قطاعات هامشية غير منتجة من اجل الربح السريع	7. تنشيط التنمية بكافة قطاعاتها
8. تعويم الأسعار وتحقيق الأرباح	. تثبيت الأسعار
9. رفع الدعم والإعانات	9. تقديم الاعانات والدعم
10. إقامة نماذج من التحديث أي الانقسام داخل الاقتصاد الواحد	8 . تحديث كامل قطاعات الاقتصاد
11.تنشيط الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية (فخ التصدير)	11.تنشيط المهارات في كافة الميادين
12. سلوك احتكاري للتكنولوجيا	.بناء قاعدة تكنولوجية وطنية

المصدر :هيثم كريم صيوان، الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي مع التركيز على العراق، اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2005،ص307.

رابعاً _ ديمقراطية السوق وظهور الكوربوقراطية الجديدة

العولمة دفعت الى الانتقال من الليبرالية القديمة القائمة على مرجعية الدولة وسيادتها الى الليبرالية الجديدة القائمة على مرجعية الشركات واقتصاد السوق ، لذا ظهر ما يسمى بالكوربوقراطية التي تعبر عن نظام سياسي واقتصادي الفاعل المتحكم فيه الشركات الكبرى ومتجاوزة المؤسسات الديمقراطية وهنا تعرضت الدولة الى ضغط التكييف مع التغيرات الدولية الجديدة ومصالح الشركات الكبرى التي باتت الفاعل الاكبر في معادلة القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي الدولي (Rahman, 2021, p. 3).

ولم تعد الدولة مطلقة السيادة في اقرار قوانينها الاقتصادية او فرض سياساتها الاقتصادية دون مراعاة المصالح الاقتصادية للاحتكارات العالمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية التي اخذت تفرض برامج اقتصادية على الدولة وهذا الفرض فيه انتقاص من السيادة (الاسكوا، 2002، صفحة 21).

ومن جانب اخر نجد اقتران الاقتصاد الليبرالي ونجاحه بالديمقراطية الجديدة او ما تسمى (بديمقراطية السوق) (اليحياوي، 1999، صفحة 197) ، فاصبح الاصلاح السياسي مرتبط بالاصلاح الاقتصادي الليبرالي وبالتالي لا وجود للديمقراطية بدون اقتصاد سوق وهذا الربط بين الاثنين لتحقيق اللامركزية ببعديها السياسي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والاقتصادي داخل الدولة ، وهذه اللامركزية تعد هدف للشركات متعددة للجنسيات في خلق سوق كونية واحدة وازالة الدولة وسيادتها (عنان، 1999، الصفحات 16-17). والدولة التي تقف بوجه مصالح الشركات الكبرى تتعرض الى ضغوطات كبيرة من قبل المجتمع الدولي ، العراق مثلا عندما وقف بالضد من مصالح الشركات الغربية وخاصة الامريكية تم ضربه عسكريا واشار جون بيركنز في كتابه اعترافات قرصان اقتصادي حيث قال بان صدام حسين كان يمكن ان يبقى في السلطة (وان كان دكتاتور ظالم لشعبه) لو لعب اللعبة التي لعبها ال سعود ووافق على منح الشركات الامريكية الكبرى عقودا لاستغلال النفط العراقي ، لكن مواقفه المتشددة ادت في النهاية الى غزو العراق وسقوط نظامه (بيركنز، 2010 ، صفحة 238). وكذلك ما قاله انطونيا جوهاس " انه بمجرد ما اتضح بان صدام حسين لن ينسجم مع الشركات الامريكية بات وجوده غير محتمل ويجب اسقاطه(Juhasz, 2023) ، وعليه فان الدول التي تتبنى سياسات مناهضة لعمل الشركات نجد بان تلك الشركات ستعمل على اضعاف تلك الدول والدفع بها لتحويلها الى دولة هشة او دولة فاشلة التي تكون غير قادرة على اداء وظائفها والبقاء في عالم العولمة والسوق الكونية ، ولنا ايضا امثله اخرى في افريقيا مثلا هناك الكثير من الانتهاكات لحقوق الانسان لكنها غير مهمة حسب النظرة الامريكية ومصالح شركاتها، وبالمقابل نجد تجارب ناجحة في الديمقراطية مثل الجزائر عندما افرزت الانتخابات ظهور قوى سياسية وطنية لا تتماشى مع المصالح الغربية جرى افشال تلك التجربة وهكذا يتضح لنا بان الديمقراطية اصبحت مقترنة بما تتمخض عنه من نخب سلطة تعمل على خدمة مصالح الشركات لا المصالح الوطنية للشعوب .

لذا هدف الشركات خلق سوق كونيه واحدة (العولمة) وتحقيق هذا الهدف يتطلب اضعاف وتحييد دور الدولة لانها اكبر معرقل يقف بوجه الشركات الكبرى ، وانها بمثابة عقبات واشواك في مسيرتها ويجب ان تدمر (صيوان، 2005، صفحة 256).

لذا نقول باننا سوف نشهد مرحلة اللاسيادة في ظل الحكم (الكوربوقراطي العالمي) اي حكم الشركات فالمطلوب تحويل الدولة الى اداة تعمل على تهيئة بيئة ملائمة لتسهيل عمل الشركات من خلال وضع سياسات عامة واصدار تشريعات وقوانين تصب في خدمة مصالح تلك الشركات ، اذا الدولة ماهي الا سكرتارية لرجال الاعمال وهذا ما قاله الخبير الاقتصادي الامريكي ديفيد اس كورتن في كتابه (عندما تحكم الشركات) الذي اكد بان الدولة ستصبح سكرتارية تنفيذية تسهل اعمال الشركات وتنفذ رغباتها بعبارة اخرى

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تجريد الدولة من اي سلطة وتحويل سيادتها الى الادارة الاقتصادية المركزية التي تمثلها الكوربرقراطية العالمية (korten, 2015, p. 19.).

لذا نجد بان الشركات الكبرى تتبع ستراتيجيتين الاولى استراتيجية التفتيت الداخلي لبنية الدولة في عالم الجنوب عبر الخصخصة او دعم القوى الاجتماعية المناهضة للدولة التي ستكون مرتبطة ارتباطا مصلحيا بالشركات وحركة الاستثمارات العالمية او تغذية الانقسامات العرقية والطائفية، ولنا الاتحاد السوفيتي مثال على ذلك فقد ظهرت نخب اوليغارشية اشرفت على تفكيك المشاريع العامة واستاثرت بالارباح والقطاعات الاستراتيجية المهمة مثل الطاقة والاتصالات والتكنولوجيا وتركزت بيدها معظم ثروات البلاد ، وفي الاتجاه المقابل تتبع استراتيجية التوحيد فيما بينها من اجل تركيز قوتها عن طريق الاندماج والتحالف وبالتالي تقوية مراكزها العالمية (فولر، 2016، صفحة 71).

ومن كل ما تقدم نجد من مخرجات عصر الكوبروقراطية ظاهرة (موت الدولة) وتجريدها من سيادتها ووظائفها الاساسية وتحويلها الى كيان تابع لما تريده الشركات ومصالح راس المال العالمي ، وهنا تفقد الدولة مجبرة سلطانها على اتخاذ قرارات وطنية سيادية مستقلة او رسم سياسات تنموية وطنية .

خامساً_ ازاحة الدولة وازمة السيادة : رؤية في الاليات والمهددات واستراتيجية المواجهة

الشركات توظف مجموعة من الادوات لازاحة الدولة واضعاف دورها وما تنطوي على تلك الادوات من تهديد للسيادة الوطنية للدولة اهمها :

1. الية المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية باتت مؤسسات دولية يتم توظيفها لخدمة الاحتكارات العالمية وقد وصف صندوق النقد الدولي بانه لوبي توظفه قلة من المليارديرات تهيمن على المال والاعلام والسياسة والمؤسسات المالية الدولية لخدمة مصالحها العالمية (فولر، 2016، صفحة 17).

تلك المؤسسات تفرض برامج وسياسات على الدول التي باتت مجبرة على الخضوع والتنفيذ مثلا تبني الخصخصة وبيع القطاع العام والذي تمكنت الشركات من خلاله في الاستيلاء على الاصول والقطاع الاستراتجية الحيوية للدول (الكهرباء والمياه والاتصالات والتعليم والصحة والنقل المصارف...الخ) وهذا مهدد لسيادة الدولة وسلطانها على ادارة اقتصادها الوطني وكذلك فرض سياسات تتمثل بتقليص النفقات الاجتماعية وفتح الاسواق وتحرير التجارة وازلة كل عوائق دخول الاستثمارات والشركات مما يترتب عليه فقدان الرقابة الوطنية على التدفقات المالية والاستثمارية للقوى الراسمالية وتفشي الجرائم العابرة للحدود مثل

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

غسيل الاموال وتجارة السلاح والمخدرات والاعضاء البشرية ...الخ ، وكل ذلك فيه مصادرة لسيادة الدولة في ان تكون حرة في اقرار قوانين وتبني سياسات داخلية تخدم بناء اقتصادياتها الوطنية او توفر الامن الاقتصادي والقومي للدولة فسلطة ستنتقل من الدولة الى القرار الاقتصادي المعولم (الجميلي، 1997، صفحة 27).

ولنا في تجربة يوغسلافيا مثال على ذلك حيث دفع كل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في فرض شروط على الحكومة من اجل تحرير التجارة وبذلك اغرقت السوق اليوغسلافية بالمنتجات الاجنبية وقضت على الصناعات الوطنية وحظر على الحكومة المركزية الاستدانة من مصرفها المركزي واجبرت على تخفيض انفاقها وما ترتب عليه من تخفيض مبالغ الرعاية الاجتماعية فضلا عن قانون خصخصة الشركات للتخلص من التعثر المالي ووفقا لهذه الوصفة عجزت المشاريع عن تسديد ديونها وكان على الحكومة عدم التدخل ومنع المصرف المركزي من تمويل تلك المشاريع وتمكنت الشركات والمصارف الدائنة من استبدال الديون باصول المشاريع الاستراتيجية المهمة التي باتت بيد قوى خارجية بعيدة عن سلطان وسلطة الدولة وهذا خرق لسيادتها الوطنية (فولر، 2016، صفحة 94) . وكذلك منظمة التجارة العالمية تفرض مجموعة واسعة من القوانين والممارسات العرفية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بين اللاعبين على المستوى الدولي والتي باتت تنتقص من قوة السلطة التشريعية للدولة ، بل ستكون محكومة بقوانين اقتصادية وتجارية واستثمارية خارج الولاية القضائية والتشريعية للدولة الوطنية (رمضان، 2021، صفحة 74).

فالدولة ليست حرة في فرض الرسوم الكمركية اوصياغة سياسات ضريبية تراعي مصالها الوطنية او توفر دعم لصناعاتها الوطنية او منع الشركات من تحويل ارباحها الى الخارج او تخفيض اسعار صرف عملتها الوطنية او فرض سياسات على الشركات تتعلق بنقل التكنولوجيا والتوظيف ،وكل ذلك فيه انتقاص من سيادة الدولة على اتباع سياسات وتشريع قوانين سيادية تضبط من خلالها اقتصادها الوطني.

2. **النفوذ الاقتصادي والسياسي للشركات متعددة الجنسية** ، فالشركات توظف قوتها الاقتصادية والسياسية من اجل تجريد الدول (التي تعارض مصالحها) من مقومات قوتها، وقوة الدولة تتزايد في ظل وحدتها وتماسك مجتمعها، لذا هي تعمل وتشجع كل ما من شانه أن يضعف الدولة لتصل بها إلى مرحلة التقويض وتفتيتها إلى كيانات لا تدين بالولاء إلى الدولة أو الوطن أو الآمة و إنما تجعل ولاءها ولاء مصلحياً للادولة واللامة واللاوطن ، وفي هذا الاتجاه ذهب د. محمد عبد الشفيع "بان الشركات متعددة الجنسية تحاول إنهاء سيادات الدول الصغيرة والمتوسطة المضيفة لها من خلال إعادة بناء للدولة على أساس الشتات التقليدي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والانقسامات الفرعية القبلية ،الطائفية والعرقية والمناطقية) الشركات تغذي الصراعات والانقسامات الداخلية لانهاك وانهاء دور الدولة (الشفيع) .

الشركات الأجنبية مثلا في افريقيا أخذت زمام الأمور وخاصة الشركات الامنية والعسكرية التي ساهمت في تغذية النزاعات القبلية والعرقية من خلال تقديم الدعم للحركات الانفصالية وهذا حدث في سيراليون وأنغولا والكونغو ونيجيريا وبورندي ورواندا وإريتريا وأثيوبيا ، هذه الصراعات قادت إلى انهيار تام للدولة ،ولنا مثل على شركة الصناعة الفرنسية العملاقة قامت بدعم وتمويل مليشيات مسلحة في جمهورية افريقيا الوسطى لحماية احتكارات الشركة في عام 2014 لذا نقول بان الشركات تسخن البؤر الساخنة في أفريقيا الوسطى وتعيق الوصول إلى الحلول (bonny, 2021) .

لذا الهدف الحقيقي لهذه الشركات هو الارباح وتتعامل مع المآسي الإنسانية بمنطق المقاولة وفي ذات الوقت هناك صعوبة كبيرة في مراقبة ومحاسبة تلك الشركات على الصعيد الدولي .

3. **الية التحكيم التجاري الدولي** ، وهو نظام خاص للتقاضي ينشأ من اتفاق بين الاطراف المعنية على احالة اي نزاع استثماري الى محكمة خارج الولاية القضائية للبلد المضيف ، والتحكيم الدولي يعتبر قضاء خاص ويقتضي اجماع جميع الاطراف للجوء اليه ويثبت ذلك في العقد وما يصدر عنه ملزما لجميع الاطراف (عجيل، 2010، صفحة 3). وبالتالي التحكيم يعد اداة استراتيجية توظفها الشركات للضغط على نخب السلطة في الدول المضيفة لها ، فهو يتيح للشركة او المستثمر الاجنبي بمقاضاة الدولة امام هيئة تحكيم دولية مثل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ومحكمة لندن للتحكيم الدولي او مركز هونغ كونغ للتحكيم او غرفة التجارة الدولية وغيرها الكثير .

والتحكيم فيه انتقاص من سيادة الدولة لانه يتجاوز القانون والنظام القضائي الوطني وخضوع الدولة لقرارات خارجية تصدر من الخارج وايضا تعمل الشركات في الطعن امام المحاكم الدولية ببعض القوانين والسياسات العامة الاقتصادية والتجارية والضريبية والصحية والبيئية تحت مبرر ان تلك السياسات والقوانين لها انعكاسات وتاثير على نشاطاتها وبالتالي اللجوء الى التحكيم الدولي او التهديد به ربما سيؤثر على صناع القرار في الدول المضيفة للتراجع عن قراراتها السيادية او عدم اصدار وتشريع قوانين تنظم اقتصادها او توفر ضمانات لحماية بيئتها وسكانها بسبب حالة الاعتمادية على تلك الشركات في تلك الدول فضلا عن التكاليف الكبيرة المترتبة على التحكيم الدولي وبالتالي يمكننا القول بان التحكيم الدولي بات اداة لتوفير ضمانات للشركات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والمستثمرين الاجانب واخضاع صناع القرار والسياسات العامة في الدول لارادة الشركات وراس المال العالمي (الحوشان، 2015، صفحة 248).

4. **الية الاحتكار التكنولوجي** ، باتت شركات التكنولوجيا الكبرى تهيمن على قطاع التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ، فالعالم يشهد هيمنة وسيطرة عدد قليل جدا من شركات التكنولوجيا العملاقة مثل جوجل و امازون وعلي بابا وميتا ومايكروسوفت على قطاع واسواق التكنولوجيا الحديثة عبر ادوات ووسائل عدة عززت من خلالها (الاحتكار التكنولوجي) فالتكنولوجيا لم يعد ينظر لها كسلعة قابلة للتداول وانما باتت قوة استراتيجية تضمن لمن يحوزها قوة غير متناهية وهنا يتحقق فرض الفن توفلر في كتابه (تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة) والذي ذهب إلى القول بان القوة باتت تكمن في المعرفة وان المعرفة هي القوة اذن من يمتلك المعرفة التكنولوجية سوف يتحكم في صياغة مسارات القوة وتوجيهها وهذا يجعل الشركات منافس قوي للدولة وسيادتها (توفلر، 1995، صفحة 33).

ومن كل ما تقدم نطرح استراتيجية لمواجهة تلك المهددات على السيادة الوطنية للدولة وتتلخص تلك الاستراتيجية بالنقاط التالية:

1. ضرورة تبني استراتيجيات الموازنة بين مصالح واهداف الشركات متعددة الجنسيات وبين المصالح الوطنية للدول وحماية امنها القومي وتعزيز سيادتها الوطنية الداخلية والخارجية .
2. العمل على تعزيز الاطر القانونية والادارية والرقابية الوطنية الضابطة لسلوك الشركات متعددة الجنسيات في حال الدخول بعلاقة استثمارية معها .
3. تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية واعداد كوادر متخصصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي تجمع السياسة بالاقتصاد ليكونوا اقدر من غيرهم في الدخول بمفاوضات مع تلك الشركات وبما يحقق المصالح الاقتصادية والاستثمارية للدولة ويحد قدر الامكان من الاثار السلبية المترتبة على عمل تلك الشركات وخاصة القضايا التي فيها مساس للسيادة الوطنية للدولة .
4. تكثيف التعاون بين الدول النامية بعضها مع البعض لتقوية مواقفها التفاوضية فضلا عن تكثيف التعاون الدولي ودعم الجهود الدولية لتنظيم عمل تلك الشركات على الصعيد العالمي وخاصة منظمة الامم المتحدة للحد قدر الامكان من السلوكيات الغير مسؤلة لتك الشركات .
5. دعم جهود الاتحاد الاوربي وجهود منظمة الامم المتحدة الساعية الى انشاء محكمة استثمار دولية متعددة الاطراف لتكون بديلا عن اللجوء الى التحكيم الدولي لتسوية المنازعات لما في التحكيم التجاري الدولي من تجاهل لسيادة الدولة وقضائها وقوانينها الوطنية .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخاتمة :

في ضوء ما تم طرحه في ثنايا البحث يتضح لنا بان الشركات متعددة الجنسية لم تعد تعتبر كيانات اقتصادية ونفوذها لم يعد يقتصر على الاقتصاد فحسب وانما باتت فاعل دولي جديد الى جانب الدول في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لعناصر القوة الشاملة المال والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وايضا القوة العسكرية والاستخباراتية والامنية (شركات السلاح والشركات الامنية والعسكرية الخاصة) ، وتلك المقومات للقوة منحتها القدرة على التاثير في السياسات العامة للدول .

وتلك القوة المتعاظمة للشركات فرضت تحدي كبير على الدولة وسيادتها الوطنية فالشركات اخذت بمزاحمة الدولة في القيام بوظائفها الاساسة بعد ان كانت شريك لها في تنفيذ تنميتها ونموها الاقتصادي وتعمل على تنفيذ مهام توكلها دولها الام لها ، وكانت الدول عامة تنظم العلاقة بينها وبين الشركات اي الشركات كانت تقوم بدور التابع للدولة ، لكن مع العولمة والليبرالية الاقتصادية الجديدة تحولت العلاقة من الشراكة الى التحدي والمزاحمة للدولة وقد ابرز البحث بان العلاقة بين الشركات الكبرى والسيادة هي ذات علاقة عكسية سلبية لذا نقول بان الشركات لاتريد تدمير الدولة وانهاء وجودها المباشر بل اعادة هندسة وظائف الدولة بما يتناسب مع مصالحها واجنداتها السياسية والاقتصادية ، فالشركات تدعم الدول طالما هي عملت على توفير بيئة داعمة لعمل تلك الشركات وبالعكس تعمل الشركات على اضعاف الدولة اذ اتخذت سياسات متقاطعة مع مصالحها ، لكن في العموم نقول بان العلاقة التي تربط بين متغيري البحث (الدولة والشركات) تعد علاقة تنافسية غير متكافئة ، فالدولة تستند الى مرجعية سياسية قانونية هدفها تقوية سيادتها وضمان مصالحها الوطنية في حين الشركات تستند الى مرجعية السوق الحرة وتعظيم الاباح وتقوية نفوذها السياسي والاقتصادي وهي من القوة بحيث باتت قادرة على اعادة هندسة مفهوم السيادة بناءا على منطق السوق والارباح وليس على منطق الدولة والمصالح الوطنية .

الاستنتاجات :

1. الشركات باتت فاعل دول جديد لها مقومات القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي مما اعطاها دور ومكانة في السياسة الدولية ولم يقتصر دورها على الجوانب الاقتصادية الداخلية في الدول سواء كانت الدول الام ام المضيفة لها .
2. الشركات تتبع سياسات الرغيب والترهيب تجاه الدول حسب المواقف التي تتخذها الدول من مصالحها فتقدم الاستثمار والتكنولوجيا والدعم للدول التي تعمل الى جانبها وتعمل على اضعاف الدول والتضيق عليها وربما تغير النظام السياسي فيها متى ما كانت تقف بالضد منها .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

3. وجود تقاطع في اهداف ومصالح الشركات من جهة والدول وومصالحها وسيادتها من جهة اخرى خاصة في الدول النامية الضعيفة والهشة التي تعتمد اعتماد كلي في بقاءها على العالم الخارجي سواء على الاستثمارات الاجنبية او دعم الدول الام لتك الشركات والاستثمارات .

4. خلو المجتمع الدولي من اطر قانونية ملزمة للشركات التي تمارس انتهاكات تجاه سيادة الدول ومصالحها وهذا يجعل من الشركات الطرف الاقوى في المساومة والضغط والابتزاز الاقتصادي لتلك الشركات تجاه الدول.

References:

.korten, D. C. (2015). *when corporations rule the world,* . Oakland, : Berrett-Koehler Publishers.

bonny, A. (2021, 8 18). *world africa.* Retrieved from French company funds brutal militia in centeral african republic: https://www.aa.com.tr/en/africa/french-company-funds-brutal-militia-in-central-african-republic-ngo/2339666?utm_source=chatgpt.com

Encyclopedia, p. o. (n.d.). *IEP*. Retrieved from Jean Bodin 1529-1596: https://iep.utm.edu/jean-bodin/?utm_source=chatgpt.com#SH3a

Juhasz, A. (2023, june 22). *the corporate invasion of iraq*. Retrieved from https://antoniajuhasz.net/article/the-corporate-invasion-of-iraq/

Rahman, M. M. (2021). Corporatocracy: The Death Economy. *Business Economics*, 3.

S.Nye, J. (1990). Soft Power. *Foreign policy*, 155.

UNCTAD. (2003). *World investment report 2003, Central and Eastern Europe 2003,*. New York and Geneva: United Nations.

ارسنت فولر. (2016). *صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية* . الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للعلوم والفنون والاداب ،.

الاسكوا. (2002). *مسح التطورات والاجتماعية في منطقة ألا سكوا لعام 1999-2000* . ،نيويورك: الأمم المتحدة .

الحاج علي احمد. (2007). *خصخصة الامن الدور المتنامي للشركات العسكرية والامنية الخاصة* . ابو ظبي الامارات : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

المتحدة, م .ا. (n.d.). *الامم المتحدة*. ميثاق الامم المتحدة. Retrieved from : https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

الوكيبيديا. (بلا تاريخ). *الكوربوقراطية*. تم الاسترداد من الوكيبيديا الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%88%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A

بول بول هيرستوجراهام. (1999). *بول هيرستوجراهام تومبسون،مسالة العولمة،الاقتصاد الدولي وإمكانات التحكم*. القاهرة: المشروع القومي للترجمة.

بيركنز ,ج. (2010) .*اعترافات قرصان اقتصادي ، الاغتيال الاقتصادي للامم* .القاهرة :دار الطناني للنشر.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

توفلر, ا .(1995) *تحول السلطة .بين العنف والثروة والمعرفة* .ليبيا :مكتبة طرابلس العالمية .

جمال بو مرار. (2017). مفهوم السيادة الوطنية . *مجلة مدارات سياسية العدد 2* ، 22.

جوزيف س ناي. (2007). *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية* . الرياض : دار عبكان للنشر.

حافظ عبد الرحيم. (2006). *حافظ عبد الرحيم واخرون ، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حميد جاسم الجميلي. (1997). *استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية* . بغداد : بيت الحكمة .

رواب جمال. (2018). السيادة في ميثاق الامم المتحدة . *مجلة القانون ، العدد 2 معهد العلوم القانونية والادارية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر* ، 30.

صلاح الدين محمد. (2021). *اثر العولمة على السيادة في الوطن العربي دراسة حالة العراق* . برلين : المركز الديمقراطي العربي .

صلاح الدين محمد. (2021). *اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة العراق*. برلين : المركز الديمقراطي العربي .

صلاح الدين محمد. (2021). *العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة العراق*. المانيا: المركز الديمقراطي العربي.

صلاح الدين محمد. (2021). *صلاح الدين محمد ، اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة العراق* . برلين المانيا : المركز الديمقراطي العربي .

طارق كاظم عجيل. (2010). النظام القانوني للتحكيم التجاري الدولي . *مجلة المنصور ، كلية المنصور الجامعة ،العدد 14* .

علي جاسم وجميل الحوشان. (2015). تسوية المنازعات بين الشركة المتعددة الجنسية والدول المضيفة . *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية العدد 3 دمشق* .

عنان, ك .(1999). *منع اندلاع الحروب واتقاء الكوارث تحد عالمي متنام* .نيويورك :منشورات الاعلام ،الامم المتحدة.

فايق حسن جاسم الشجيري. (2016). *التمويل الدولي عبر الشركات كتعدية الجنسيات واثرة في القدرة الاقتصادية الدولية* . بغداد: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي .

فرحة, ع .ا . (2024) .النفوذ السياسي والاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية .*مجلة السياسة والاقتصاد العدد 24*, 58.

فلاح عبد الزهرة. (2022). توماس هوبر رائد الفكر السياسي في الفلسفة الحديثة . *مجلة كلية التربية ،جامعة واسط العدد 43*.

محمد رمضان. (2021). تاثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على مبدأ السيادة في القانون الدولي العام. *المجلة المصرية للقانون الدولي ، الجمعية المصرية للقانون الدولي العدد 77* ، 74.

محمد عبد الشفيع. (بلا تاريخ). *جدليات العولمة في ظل اللاعولمة ..الأبعاد الاجتماعية والثقافية*. تم الاسترداد من https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22477

مزيان, ب .ش .(2024). مبدأ السيادة :الاقليم ، السلطة ، القرار .*مجلة تبين -العدد 49جامعة وهران* .17 ,

هيثم كريم صيوان. (2005). الشركات متعددة الجنسية ودرها في الاقتصاد العالمي ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، العراق ، 2005. ص256.

يحيى اليحياوي. (1999). *العولمة ..اية عولمة ، ،المغرب 1999* . المغرب : افريقا الشرق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0